



الجمهورية التونسية



مشروع إصلاح النظام الجبائي التونسي

لمحة عامة

المجلس الوطني للجبابة
28 نوفمبر 2013



Deloitte. بالتعاون مع

الفهرس

4

الإطار العام للإصلاح الجبائي

1

6

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

2

18

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدمة من قبل الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية

3



الإطار العام للإصلاح الجبائي

لمحة

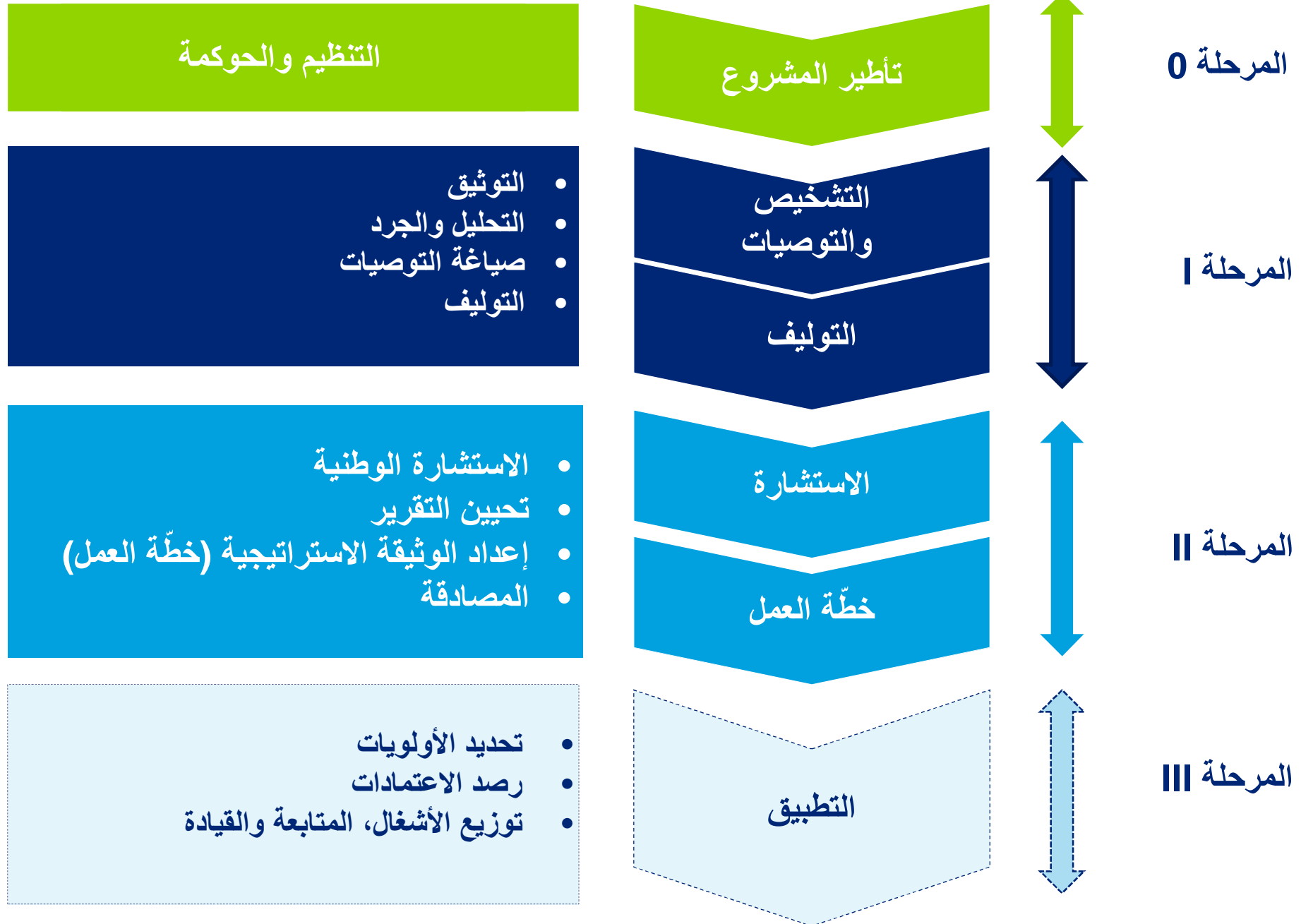
تتطلب المرحلة الراهنة رفع عديد التحديات الاجتماعية والاقتصادية رغم مرور بلدنا بفترة صعبة تقتضي الشروع في جملة من الإصلاحات على عدة مستويات.

ورغم الإصلاحات الهامة التي شملت النظام الجبائي في العشرية الماضية فإن هذا النظام لا يرقى إلى مستوى التطلعات خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين مختلف أصناف المطالبين بالأداء ولا يؤدي الدور المطلوب منه في دعم برامج التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى هذا الأساس فإن مراجعة هذا النظام أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المرحلة الراهنة.

وسعياً لرفع التحديات في فترة ما بعد الثورة، أعلنت السلطات التونسية عن عزمها إصلاح النظام الجبائي من حيث التشاريع وكذلك من حيث الإطار المؤسسي بهدف إضفاء المزيد من العدالة الجبائية والشفافية وتحسين مردود الجبائية.

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

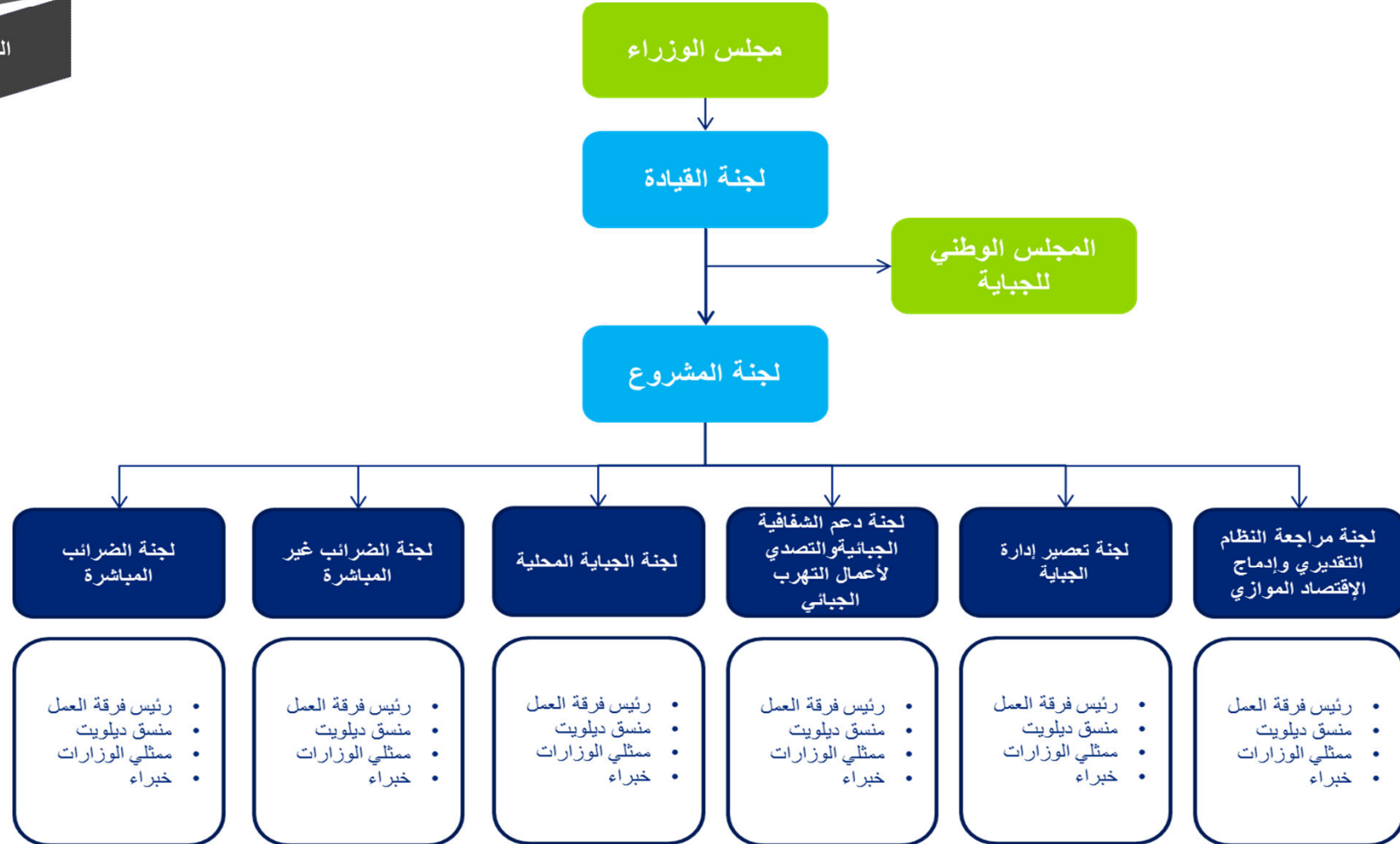
منهجية مشروع الإصلاح الجبائي



منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

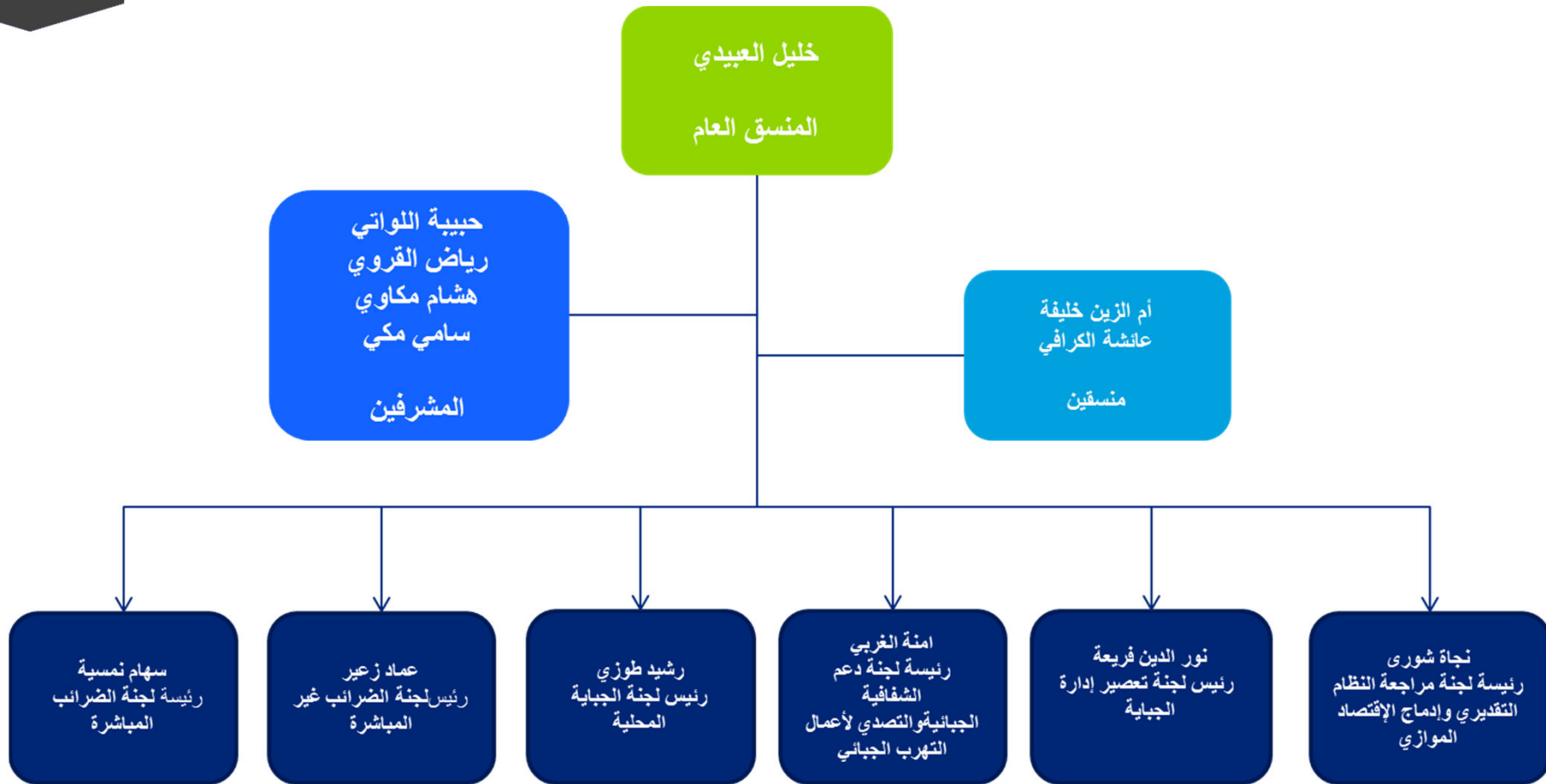


تنظيم وحوكمة مشروع الإصلاح الجبائي



منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

تكوين فريق عمل مشروع الإصلاح الجبائي التابع لوزارة المالية



منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

تنظيم وتسيير أشغال ورشات العمل



- تكوين ستة فرق عمل بنسق لجننتين في الأسبوع لكل فريق لمدة 6 أشهر أي أكثر من 280 ورشة عمل.
- اعتماد تمشي تشاركي سمح بتشريك عديد الأطراف ذات العلاقة (إطارات الإدارة، ممثلي الوزارات، المنظمات الشغيلة، منظمات الأعراف، خبراء مستقلون، اساتذة جامعيون، رجال قانون، ممثلو المجتمع المدني، ممثلو الهيئات المهنية،....) أي فريق عمل يتكوّن من أكثر من 120 شخص.
- توثيق أشغال ورشات العمل في تقارير ملخصة.
- متابعة أعمال اللجان تمّ عن طريق لجنة المشروع بنسق أسبوعي ولجنة القيادة بنسق شهري.

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي



مرحلة تشخيص النظام الجبائي التونسي

أنجز التشخيص على أساس تقارير تحليلية أعدتها منظمات وطنية ودولية (وزارة المالية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) حول النظام الجبائي التونسي الحالي. واعتمادا على نتائج أعمال فرق العمل الفرعية المكلفة من قبل وزارة المالية لإعداد مشروع لإصلاح النظام الجبائي.

ويهدف هذا التشخيص إلى حوصلة أهم النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذه الفرق الفرعية المكلفة بمشروع الإصلاح وعن مختلف الهيئات الوطنية والدولية.

تعتمد المنهجية على:

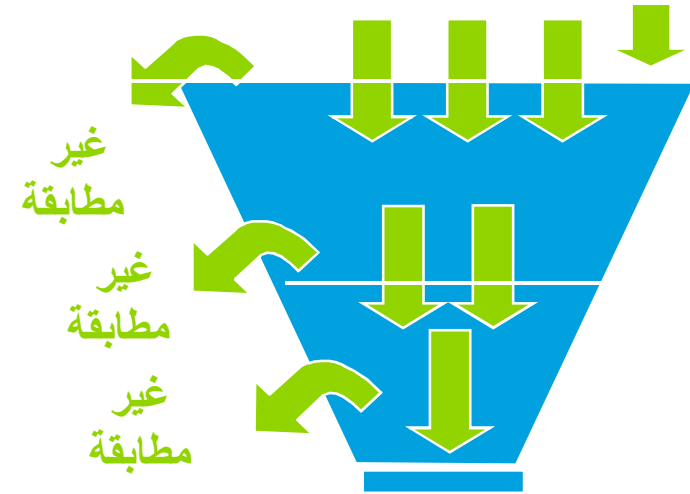
- ✓ تبسيط النظام الجبائي،
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية،
- ✓ تطوير الجباية المحلية،
- ✓ تعصير الإدارة،
- ✓ الحيادية،
- ✓ ضمان نجاعة الإدارة في التصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية.

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي



إعداد التقرير الختامي والتوصيات

التوصيات



الخلاصة

التوصيات التي قدّمتها فرق العمل والتي تم الاحتفاظ بها هي فقط التوصيات التي تتطابق مع أهداف الإصلاح الجبائي.

كل فريق عمل قدّم قائمة إجراءات استراتيجية يمكن اتخاذها مدعومة بإجراءات عملية.

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

أهداف الاستشارة الوطنية



■ الاستشارة الوطنية بهدف تشريك جميع الفعليات وجمع الآراء والمقترحات (نقابات ، هيئات عمومية، هيئات مهنية ، خبراء مستقلون، جمعيات،.....)

■ تجرى الاستشارة الوطنية في كافة الجهات ويمكن أن تأخذ شكل عدة أشكال (ملتقيات، ندوات، ورشات عمل،.....)

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

منهجية الاستشارة الوطنية



وزارات ، مجتمع مدني، منظمات، هيئات
مهنية، خبراء،...

أدوات التقديم، دليل اللقاءات الصحفية، مواقع
إلكترونية،...

الميزانية، الدعوات ، كراء الفضاءات،
الخدمات اللوجستية،...

تحديد المقترحات الأكثر أهمية

التحكيم، المصادقة وتحيين التقرير

المناظرة الوطنية حول الجباية

تحديد الأطراف الفاعلة

تحضير منهجية جمع الآراء والمقترحات

برمجة ورشات العمل و الملتقيات و اللقاءات
الصحفية...

جمع وتحليل الآراء والمقترحات

إعداد التقرير النهائي

خطة اتصالية للتعريف بالإصلاح الجبائي
المقترح

1

2

3

5

6

7

منهجية مشروع الإصلاح الجبائي

إعداد إستراتيجية التنفيذ



1. تنظيم الاجراءات المقترحة في شكل مشاريع
2. تحديد الأولويات وضبط آجال التنفيذ (بدء فوري، على المدى القصير، على المدى المتوسط، على المدى البعيد).
3. إعداد ورصد الميزانية اللازمة لتعصير الإدارة
4. تكوين فرق العمل مع ما يتطلبه ذلك من حوكمة وقيادة
5. انطلاق التنفيذ (تحرير النصوص القانونية،....)

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخّلة

تدعيم العدالة والثقة لدى المطالبين بالأداء

- العمل على إعادة توزيع العبء الضريبي بطريقة أكثر عدالة بين المطالبين بالأداء
- إلغاء بعض الحوافز والتقليص من تفاوت النسب بين الأجراء وغير الأجراء

الوضع الحالي

عدم مساواة واضحة وفقدان للمصداقية

- التخفيضات بعنوان الأجور والجرايات تخدم أكثر مصلحة أصحاب المداخل المرتفعة ولا تشجّع على التشغيل
- الاعفاءات بعنوان الأداء على القيمة المضافة التي ينتفع بها بعض الأصناف من المطالبين بالأداء لا تخدم المنافسة الشريفة.

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخّلة

تبسيط القواعد الجبائية وتجميع النصوص

- إرساء نظام للأداء على القيمة المضافة بنسبتين فقط
- العمل على إصدار مجلة موحّدة للأداء تجمع كلّ النصوص الجبائية
- العمل على تناسق مختلف الضرائب والمعالم والأداءات.
- تبسيط قواعد التصرف العملي فيما يتعلّق بالأداءات والمعالم وذلك سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو بالنسبة للمطالبين بالأداء.

الوضع الحالي

تعقيد وتشتت النصوص الجبائية

- وجود ثلاث نسب للأداء على القيمة المضافة بشروط خضوع للأداء معقّدة.
- الأداءات غير المباشرة الأخرى تزداد تعقيدا بصورة تصاعدية ولها في كثير من الأحيان أهداف متضاربة
- الأداءات والمساهمات المختلفة من شأنها تضعيف الأداءات الهامة.

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخلة

الحياد الجبائي

- توسيع قاعدة الضريبة على الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والأداء على القيمة المضافة.
- التقليل في كلفة الإعفاءات في مادة الأداء على القيمة المضافة.

الوضع الحالي

أنظمة تفضلية لفائدة بعض الأنشطة وبعض القطاعات

- قاعدة الضريبة على الشركات متآكلة بسبب الطروحات و الإعفاءات والتخفيضات في النسب والخصوم من المورد... وذلك ما من شأنه محاباة أنشطة دون أخرى.
- تمّ التقليل بصورة ملحوظة في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بسبب الإعفاءات ، من جهة أخرى فإن النظام القانوني للأداء يعرقل عمليات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخّلة

تدعيم التنمية الجهوية عبر توفير الموارد الجبائية اللازمة

- تكريس اللامركزية وتوفير التمويل المباشر.
- ضمان الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

الوضع الحالي

جباية محلية غير متلائمة مع متطلبات التنمية الجهوية

- جباية محلية تعتمد على المركزية ولا تؤدي دورها في دفع التنمية الجهوية ولا تمكن الجماعات المحلية من تحقيق استقلال مالي.

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخّلة

تعصير إدارة الجباية والمصالحة مع المطالبين بالأداء

- تطوير وتحسين المراقبة الجبائية واستعمال المعلومات لأغراض استقصائية.
- التخفيف من كلفة القيام بالواجبات الجبائية بالنسبة للمطالبين بالأداء.
- دمج جميع المصالح الجبائية في إدارة جبائية واحدة مع إعادة تنظيمها وتدعيمها.
- تحسين عمليات الاستخلاص والتصرف في الديون الجبائية غير المستخلصة.

الوضع الحالي

تشعب الاجراءات الادارية

- سوء استعمال المعلومات المتوفرة لدى الإدارة
- إجراءات إدارية غير مرنة ومعقدة سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمطالب بالأداء.
- تقسيم المصالح الادارية الجبائية إلى عدّة إدارات .

حوصلة لنتائج تشخيص النظام الجبائي التونسي والتوصيات المقدّمة

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

موقف الأطراف المتدخلة

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة
النزيهة والتصدي لأعمال التهرب الجبائي
ودعم ضمانات المطالبين بالأداء

- ضمان معاملة عادلة وشفافة للأعوان
الاقتصاديين وذلك بتبسيط الاجراءات المتعلقة
بالقيام بالواجبات الجبائية وتطوير الثقافة
الجبائية لدى المطالب بالأداء.
- تكثيف عمليات المراقبة الجبائية خاصة بالنسبة
للمنضوين تحت النظام التقديري.
- إصلاح النظام التقديري ومراجعة طرق التصرف
في هذا النظام.
- تحسين نوعية العمليات الجبائية والعمل على
التصدي لخطر تفشي ظاهرة الرشوة.

الوضع الحالي

انتشار ظاهرة التحيل والتهرب الجبائي

- نسبة الازعان للواجب الضريبي في انخفاض
مستمر
- الضرائب بصدد فقدان مصداقيتها لدى المواطنين
- العديد من المطالبين بالأداء منضون في النظام
التقديري على غير وجه حق.
- التنظيم الاداري للمصالح الادارية وتحديد مهامها لا
يأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات والعوامل التي
من شأنها أن تؤثر على مردود هذه المصالح بصفة
عامة.